

وكذا على جلفان وقاب قظار الكسر كقطار الابل  
 وطى يغير منه رجلا الرية وان كان مع سابق ضمها  
 لا يستعمل ما في النسب لكن ضمان النفس على العاقلة  
 وضمن المال في مال هذا والسابق من جانيه اهل  
 فلو نوسطها واخذت من مام واخذت من مام  
 وضمنت ما في مام ومركب وسطها بضمه فقط  
 ما لم يخذل من مام مخطئه فان قيل يغير وطى على  
 قطار يابريلا على قيد رجلا مفعول قتل  
 من عاقلة القاتل لانه لا يرد في عاقلة القاتل  
 لانه رد على ضمير ان كما ترونه صدر المشرقة  
 فلو يظن والقطار واقضه معاقلة القاتل رجلا  
 رجوع لغوده بلاذن ومن اوسل غيره او كلب  
 ملته وكان خلفها سابقا لها فاصابت في قومه فمن  
 لا يظن لاهل الجوارن لم يشر خلفها فادامت في  
 قومه سابق حكما وان تراخى ينظم السوق  
 فالمراد بالسوق الشيخ خلفها والمراد بالدابة الكلب  
 يبيع وان اوسل طير ساقه اذ دابة اوليات  
 فليكن سابقا لها فنقلت دابة بنفسها وانما  
 ما لا وارسيانها اول لئلا الاضمان في الكلب  
 لقوله عليه الصلاة والسلام الجاهل ابي الفلانة  
 صدره **ولو جحت** الدابة بماي بالركب ولو سكران  
**والغير** بالركب على رده فانه لا يضمن كالفعلية  
 لانه غير ليس بتسييرها فلا يضمنها الا في تسييرها اليه حتى

لو

لو التفت لسانا فدمه هدر عمارية ومن ضرب  
 راسه عليه بالركب او كسها بعود بلاذن بالركب  
 قنحت او ضربت بيدها شخصا لم يضمن الطاعن  
 او ضربت قدمه وقنحته ضمن هو اي الناحس  
**لا بالركب** وقال ابو يوسف يضمنان نصفين  
 كما لو كان موقفا دنته على الطريق لغديه في  
 الايقاق ايضا كما لو كان باذنه وقنحت احد افي  
 قومه فاقدمه عليها ولو نحت الناحس فدمه  
 هدر ولو لقت الركب قننته فدمه على عاقلة  
 الناحس ثم الناحس بما يضمن ولو اخطى قومه  
 الناحس والافال ضمان على الركب لا يقطع اعشار  
 الناحس ولو نزلت رية ضمن في قنطين رجلا  
**او ضارة** فصارا فغيرها انقصها في غيرهما  
 بخير به ان تشارك على الناق وضمنه قيمتها  
 او اسلمها وضمنه النقصان **زلفه** **وقنطين**  
**جنار** **وجزوه** اي ابله قابضة الاضمان عدم  
 اعتبار العدد للمحمدين كما في **فجار** **وغير** **فريس**  
**ربع القيمة** لان الاضمانه العول بها يمكن بربع  
 اعين عينها وعينا مستعملها فصار ان كانت  
 ذات اعين اربع وقال الشافعي يضمنه عنه  
 كالنساء والفرق ما في مناه لكن يرد عليه انه لو  
 قتل بعين جارية مثلا لم يضمن نصف قيمته وليس  
 كذلك لغيره ولو في التمسك بما روي انه صلى الله عليه وسلم

لا يضمن للمهر

١٩٤